وزارة التجارة والصناعة

(الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية)

قرار وزارى رقم ١٠ لسنة ٢٠١٧ « بالتفويض »

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٧

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص والوزارة المختصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٣١٥ لسنة ٢٠١٦ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٣١ لسنة ٢٠٠٨ الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٣ وتعديلاته بشأن اعتماد لائحة نظام شئون العاملين واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية جلسة ٢٠١٦/١٢/٢٨ باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٧ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٧/٣/٧ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٧ وقد بلغت جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معًا مبلغ ١٧٧٣١٦٢٨ ج (فقط سبعة عشر مليونًا وسبعمائة وواحد وثلاثون ألفًا وستمائة وثمانية وعشرون جنيهًا لا غير) وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معًا مبلغ ١٥٩٢٦٨٣٢ ج (فقط خمسة عشر مليونًا وتسعمائة وستة وعشرون ألفًا وثمانمائة واثنان وثلاثون جنيهًا لا غير) بفائض قدره مبلغ ١٨٠٤٧٩٦ ج (فقط مليون وثمانمائة وأربعة آلاف وسبعمائة وستة وتسعون جنيهًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠١٧/٣/٩

رئيس القطاع

المفوض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ/ مصطفى عبد الرحمن عويضة